E/CN.4/Sub.2/1998/L.44
24 August 1998
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
الدورة الخمسون
البند ١٢ (ج) ١٠ من جدول الأعمال

استعراض الجديد من التطورات في الميادين التي ما فتئت
اللجنة الفرعية تُعنى بها أو التي قد تُعنى بها: استعراض
القضايا التي لم تكن موضع دراسات في السابق ولكن اللجنة
الفرعية قررت بحثها

السيد دياس أوربيي، السيد إيدي، السيدة هامبسون، السيد جوانيه
السيد خليل، السيد مكسيم، السيدة ورزاي: مشروع مقرر

١٩٩٨... الحالة الإنسانية في العراق

إن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، إذ تذكّر بمقرريها ١٠٧/١٩٩٦ المؤرخ ٢٠
آب/أغسطس ١٩٩٦ و ١١٩/١٩٩٧ المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، وكذلك بقرارها ٣٥/١٩٩٧ المؤرخ ٢٨
آب/أغسطس ١٩٩٧، وإذ ترى أن التدابير مثل الحظر يجب أن تكون محدودة زمنياً وينبغي رفعها حتى إذا
لم تتحقق بعد الأهداف المشروعة المتوخاة منها، وإذ تؤكد مرة أخرى ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة،
والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والأحكام ذات الصلة من
اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها، تلاحظ ببالغ
القلق المعاناة الشديدة التي يتحملها الشعب العراقي، ولا سيما الأطفال.

وتوجه اللجنة الفرعية النظر إلى المعلومات التي تبعث على الجزع الواردة في تقارير عديدة صادرة
عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بحالة الأبرياء الذين يعانون من تدهور لا يمكن قبوله
في مستويات الصحة، والتغذية، والرعاية الصحية، والتعليم، والعمل، وفي الزراعة. وتلاحظ اللجنة بهذا
الخصوص أن الأمين العام قد أكد في تقريره عن برنامج "النفط مقابل الغذاء"، المقدم في

شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى مجلس الأمن (S/1998/90)، أنه يسجل في العراق ارتفاع في نسبة وفيات الأطفال، وأن التدهور تواصل في قطاع توزيع الماء، وأن الإنتاج الزراعي لن يفي إلا باحتياجات ١٠ في المائة من المستويات التغذوية اللازمة.

وتلاحظ اللجنة الفرعية بارتياح أن منظمات غير حكومية وشخصيات عديدة من بلدان مختلفة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، قد نظمت قوافل إنسانية لصالح العراق، مبينة بذلك استنكارها للعواقب الوخيمة الناجمة عن الحظر الذي يحرم شعباً بأكمله من الغذاء والرعاية والتعليم.

وإذ ترى اللجنة الفرعية أن أي حظر تكون نتيجته الحكم على شعب بريء بالجوع والمرض والجهل بل والموت، بدون أن يحقق الأهداف التي أُعلن من أجلها، يعدّ انتهاكاً صارخاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا الشعب، كما يعدّ انتهاكاً للقانون الدولي، فإن اللجنة الفرعية توجه نداءً إلى المجتمع الدولي، وبالخصوص إلى مجلس الأمن، لكي يرفع تدابير الحظر التي تؤثر في الحالة الإنسانية للسكان العراقيين. كما تناشد المجتمع الدولي وجميع الحكومات، بما فيها حكومة العراق، تخفيف معاناة السكان العراقيين وذلك، خاصة، بتسهيل إمدادهم بالأغذية والأدوية وكذلك بسبل تلبية احتياجاتهم الأساسية.

- - - - -